وزير الصناعة فى مؤتمر صحفى:

بدء تنفيذ «استراتيجية عشرية» لتحديث الصناعة

جهود التحديث تستهدف زيادة الإنتاج الصناعى من ١٦٥ مليار جنيه إلى ٣١٧ مليارا

زيادة الصادرات الصناعية من ٨ مليارات الى ٧٦ مليارا خلال ١٠ سنوات

مطالبة الجانب الأوروبى بتقديم ١,٥ مليار يورو «قرض دوار» ومساعدات قيمتها ٣,٣ مليار يورو بمعدل ٥٠ يورو لكل مواطن

بحث إتخاذ إجراءات محددة لتشجيع النشاط الصناعى فى مجالات تيسير الموافقات وتخفيض تكلفة شراء الأراضى للمشروعات الجديدة

مصطفى الرفاعى

أعلن الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعية أنه تم اعتبارا من امس الاول تطبيق الاستراتيجية العشرية لتحديث الصناعة والتى تهدف الى زيادة الانتاج الصناعى فى مصر الى ٣١٧ مليار جنيه فى نهاية السنة العاشرة من تنفيذ الاستراتيجية، وذلك مقارنة بحجم انتاجى صناعى يصل فى الوقت الراهن لنحو ١٦٥ مليار جنيه.

واوضح الوزير ان الاستراتيجية تتضمن برنامج تحديث الصناعة المصرية والإجراءات التى تستهدفها الوزارة فى الفترة القادمة لتحسين مناخ البنية التكنولوجية واعادة هيكلة المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة ، بالإضافة إلى جهود الدولة لتحسين بيئة مناخ النشاط الصناعى، مشيرا الى أن جهود التحديث ستسهم بصورة كبيرة فى هذا المجال حيث ستؤدى إلى زيادة الإنتاج بمقدار ٨٦ مليار جنيه سنويا من إجمالى الزيادة فى الإنتاج خلال العام العاشر من تنفيذ الاستراتيجية.

كما ستزيد الصادرات الصناعية من ٨مليارات جنيه حاليا لتصل إلى ٧٥,٦ مليار جنيه فى العام الاخير من الاستراتيجية منها ٥٠ مليار جنيه نتيجة جهود التحديث، كما تبلغ المبالغ المطلوب أنفاقها على تحديث المصانع القائمة وإنشاء مصانع بديلة للمصانع التى سيتم اغلاقها نتيجة الصعوبات التى ستواجهها ١١٢ مليار جنيه.

وقال الوزيرخلال المؤتمر الصحفى الذى عقده امس أن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء يبدى اهتماما كبيرا بضرورة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لحل المشاكل التى تواجهها الصناعة وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة فى مصر .. وفى هذا الإطار سيعقد رئيس الوزراء اجتماعا يوم الخميس القادم لبحث القرارات والإجراءات التنفيذية اللازمة لتحقيق ذلك .

واكد وزير الصناعة أن الوزارة اعدت دراسة شاملة فى هذا المجال

متابعة

أحمد العطار

لوضع حلول مقترحة لحل مشاكل الصناعة والعمل على تشجيع تنمية النشاط الصناعى فى مصر .

وقال أنه من ضمن الحلول المقترحة فى هذا المجال اعادة النظر فى تكاليف توصيل المرافق للوحدات الصناعية، وتسعيرها بصورة مناسبة، وتبسيط كافة الاجراءات الخاصة بالموافقات التى تحصل عليها المشروعات الصناعية فى كل المجالات ومنها تراخيص التشغيل والمحليات والدفاع المدنى وتراخيص المبانى، بالاضافة الى تخفيف الاعباء المالية عن المشروعات الصناعية سواء كانت رسوما او ضرائب او غيرها من الاعباء حيث اوضحت الدراسات ان نمو النشاط الصناعى فى ظل منظومة ضريبية متكاملة، سيؤدى الى زيادة عائد النشاط الصناعى، مما سيترتب عليه زيادة عائد الخزانة العامة.

كما تتضمن الحلول المقترحة الحصول على اراض مزودة بمرافق البنية الاساسية وذلك بتكلفة معتدلة بحيث يتم تمليكها بشروط ميسرة للمشروعات الصناعية فى كل انحاء مصر، والعمل على ربط المناطق والمدن الصناعية بشبكات من الطرق، وترشيد تكاليف النقل وعدم تحميلها بأية مصاريف اضافية، والسعى لتوفير قروض ميسرة من خلال دعم سعر الفائدة لتمويل شراء المعدات الاستثمارية للمشروعات التى ستستفيد من برنامج تحديث الصناعة، بالاضافة الى ادخال مشروعات الخدمات ضمن قائمة المشروعات التى تتمتع بمزايا قانون الاستثمار فى المدن الجديدة.

واكد ان وزارة الصناعة تقوم حاليا بالاعداد لاستصدار القرارات والتشريعات اللازمة فى اطار جهودها لتحسين البنية التكنولوجية واعادة تأهيل المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة، ويشمل ذلك اعداد مشروعات قرارات جمهورية لانشاء المجلس الاعلى لتحديث الصناعة، وإعادة هيكلة هيئة التوحيد القياسى، وتعديل تسميتها الى هيئة المواصفات والجودة، واستصدار قرار جمهورى بضم المعامل الخاصة بوزارة الصناعة فى كيان واحد تابع لمصلحة الكيمياء، بالاضافة الى العمل على استصدار قرار جمهورى بانشاء جهاز تنظيم الصناعة وحماية المستهلك، كما تهدف الوزارة الى اصدار قانون المنافسة والاحتكار وتعديل قانون منع التدليس والغش، والغاء الرسوم والزيادات التى تفرضها بعض الجهات دون سند من القانون، وتعديل المادة رقم ١٢٠ من القانون ١٨٧ لسنة ٩٣ والتى تنص على اعفاء بعض المناطق الصناعية من الضريبة على ارباح شركات الاموال لمدة ٥ سنوات مثل شبرا الخيمة والمحلة الكبرى، واستصدار قرار يكفل تفعيل دور وزارة الصناعة فى تنظيم استغلال المناجم والمحاجر بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية مقابل ٣٠٪ من قيمة التعاقدات لاستغلالها فى التنمية الصناعية، وتعديل نص المادة ١٦ من القانون ٨ لسنة ٩٧ بشأن ضمانات حوافز الاستثمار وذلك لضم مشروعات التحديث الى المشروعات التى تتمتع بالاعفاءات الواردة بهذه المادة.

واوضح وزير الصناعة انه من العوامل المهمة لتحقيق نجاح جهود التحديث هو زيادة مساهمة الجانب الاوروبى فى هذا المجال، حيث اوضحت دراسات وزارة الصناعة ضرورة ان يقوم الاتحاد الاوروبى بتمويل المرحلة الاولى التى تستمر ٥ سنوات لبرنامج التحديث من خلال قرض دوارقدره ١,٥ مليار يورو بالاضافة الى مساهمة اوروبية قدرها ٣,٣ مليار يورو، وذلك بمعدل ٥٠ يورو لكل مواطن فى مصر، وقد تم احتساب هذه النسبة على اساس مساهمات مماثلة للاتحاد الاوروبى لبعض الدول غير الاوروبية التى شاركت فى اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الاوروبى، بل ان بعض دول اوروبا الشرقية حصلت على مساهمات بمعدل يتراوح بين ٨٠ و٨٥ يورو لكل مواطن، كما تتضمن المرحلة الثانية من البرنامج الحصول على تمويل مماثل قدره ٣,٣ مليار يورو.

واكد الوزير ان تمويل تحديث المصانع هو بصفة اساسية مسئولية اصحاب هذه المصانع المصرية سواء الراغبة فى تطوير صناعاتها او اعادة انشاء مصانع جديدة فى حالة تعرض المصانع الحالية لصعوبات تؤدى الى اغلاقها.

واوضح ان تطبيق هذه المنظومة المتكاملة من هذه الاجراءات والقرارات والتشريعات سيؤدى الى نجاح جهود التحديث ومواجهة تحديات تطبيق المشاركة المصرية الاوروبية خلال الفترة القادمة.